الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/36/151
S/14419
27 March 1981
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البند ٥٨ من القائمة الأولية *
استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق
بتعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨١ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير الى الرسالة التي وجهها اليكم ، في ١٧ آذار/مارس ١٩٨١ ، الممثل الدائم لجمهورية موريتانيا الاسلامية (A/36/133-S/14410) والتي أحاطكم فيها علما لما اعتبره سردا للاحداث التي وقعت في موريتانيا يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٨١ ، وذلك لكي أقدم الايضاحات التالية :

ان رواية الوقائع ، التي وردت في رسالة ممثل جمهورية موريتانيا الاسلامية ، تتضمن بخصوص المملكة المغربية عددا من الاتهامات التي لا أساس لها والباطلة ، والتي لم تأت الحكومة الموريتانية بأدنى حجة تسندها . كما انها ، وذلك الى حد بعيد بدون تروّ ، تجعل لبلدي نوايا يفنّدها الى درجة كبيرة صدق وعمق ونطاق العلاقات الودية للغاية التي كان المغرب وموريتانيا يقيمانها منذ عدة سنوات .

وان التقارير الدبلوماسية والصحفية الواردة من موريتانيا تؤكد ، على العكس من ذلك ، وبشكل متطابق ، أن الاحداث التي جرت يوم الاثنين ١٦ آذار/مارس لم تشارك فيها سوى زمر موريتانية في جو يشبه الفتنة . وان المذكرة الموريتانية تتحدث هي ذاتها عن " مرتزقة " موريتانيين يعملون تحت امرة ضابطين موريتانيين ، لحساب منظمة يعترف نظام نواكشوط بأنها موريتانية بحتة وأعلنت ، من ناحية أخرى ، مسؤوليتها عن التدابير المتخذة في ١٦ آذار/مارس ضد سلطات نواكشوط .

---

* A/36/50 .

81-08212

والجدير بالذكر أن أحد الضابطين المذكورين نائب سابق لرئيس المجلس والآخر وزير سابق في الحكومة الموريتانية وأنهما كانا يتمتعان بكثير من الدعم في صفوف الجيش الموريتاني ولدى شخصيات البلد السياسية .

ورغم أن بعض هؤلاء الضباط هربوا من نظام بلدهم وأقاموا في المغرب ، حيث منح لهم حق اللجوء السياسي وفقا للقانون والأعراف الدولية وشريطة أن يستنكفوا عن القيام بأى نشاط سياسي ضد موريتانيا ، فان الحكومة المغربية تتحدى السلطات الموريتانية بأن تأتي بأدنى حجة تبرهن على أن عملية يوم ١٦ آذار/مارس قد أجريت انطلاقا من تراب المغرب .

وان الحجة الملفقة القائلة بأن الانقلابيين كانوا ينوون توجيه نداء الى المغرب طلبا للتدخل العسكرى لا يمكن البتة أن تستتبع مسؤولية بلدى ، الذى ظل بمنأى تام عن تلك العملية .

وتجدر الاشارة الى ان الرأى العام الدولي عموما والرأى العام الموريتاني خصوصا قد استهدف ، خلال الشهر المنصرم ، بحملة صاخبة من تدبير سلطة موريتانيا قصد تمويه استمرار تدهور الوضع الداخلي وتفكك الجيش الموريتاني . وأن المسؤولين الموريتانيين ، الذين كانوا على بينه كاملة من تلك الحالة والذين كانوا يشعرون بأن سيل الاحتجاج المتعاظم قد طغى عليهم ، حاولوا تركيز الرأى العام حول وشك وقوع عدوان خارجي وهو من نسيج الخيال ؛ وعوضا عن تدارك حالة أفلت زمامها من يدهم ، فقد كان من الأسهل عليهم أن يلقوا على تدخل خارجي مزعوم المسؤولية عن أية انتفاضة شعبية أو أعمال تقوم بها القوات المسلحة ،وكانت تبدو لهم أمرا حتميا .

وهكذا ، كان النظام الموريتاني يسعى ، قبل وقوع أحداث ١٦ آذار/مارس ١٩٨١ ، وهو يتصارع مع صعوبات داخلية وخارجية ساهم من جهة أخرى في خلقها ،الى توجيه التهمة الى كبش للفداء يحلو لوسائل الاعلام في الجزائر وليبيا ان تسميه : انه المغرب الذى كان يلزم قهره في نطاق العملية الشاملة الجارية للاخلال باستقرار المنطقة .

واجتمعت الحكومة الموريتانية ،من جهة أخرى في ١٢ آذار/مارس قصد "بحث" الوضع واصدار بلاغ حاولت بواسطته ان تتبرأ من المسؤوليات الخطيرة التي يتحملها النظام القائم . وتم أيضا ارسال مبعوثين الى الجزائر وطرابلس وباماكو طلبا للدعم بغية مواجهة ما سمي بعدوان وشيك من جانب المغرب ضد موريتانيا .

ولكن ، من المفيد جدا التذكير ، في هذه المناسبة ، ان المملكة المغربية التي كان لها ، خلال شهور ، على التراب الموريتاني ما يربو على ٨٠٠٠ جندى من القوات المسلحة الملكية في نطاق اتفاق للدفاع المتبادل ، والتي سحبت هؤلاء الجنود بمجرد ما طلبت الحكومة الموريتانية ذلك ، لم تتدخل ابدا في الشؤون الداخلية الموريتانية ولم تحاول ان تستفيد من ذلك الوضع بالغدر .

وان هذا السلوك النادر ، نظرا لحالات أخرى معينة في افريقيا ، لينمّ عن نوعية العلاقات التي كانت الحكومة المغربية تقيمها ومازالت ترغب في اقامتها مع شعب موريتانيا الشقيق .

ومافتئ المغرب ، منذ ان اعترف بجمهورية موريتانيا الاسلامية باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة ، يبرهن للشعب الموريتاني عن صدق مشاعره النزيهة ويعطيه العربون على صداقته وتضامنه ، لاسيما عندما كانت موريتانيا أحوج ما تكون الى ذلك ، وهي تواجه المحنة .

وفي هذا المضمار ، أعلنت الحكومة المغربية عن اعتزامها القيام ، عما قريب ، بنشر كتاب أبيض بشأن العلاقات المغربية الموريتانية ومدى التعاون القائم بين البلدين ، ذلكم التعاون الذى حرص المغرب على صيانته رغم التقصير الخطير لواجبات الحياد التام وحسن الجوار والوفاء المتبادل ، التي تعهدت بها السلطات الموريتانية ولكنها نكثت ذلك العهد شيئا فشيئا بوقاحة تحت ضغط حكومات أجنبية معادية لبلدى ويدعم من تلك الحكومات .

واذا كانت موريتانيا تشهد ، منذ الانقلاب الأول الذى استبعد الرئيس مختار ولد داده عن الحكم ، فترة من عدم الاستقرار الملحوظ توالت خلالها عدة انقلابات ناجحة أو فاشلة ، أحيانا باشتراك بلدان معينة سرعان ما تزال الشبهة عنها ، فان حكومة المملكة المغربية ، فيما يخصها ، لا يمكن أن تحمّل المسؤولية عن حالة عدم الاستقرار المؤسفة تلك ، التي يبدو أنها متواصلة .

ومافتئ المغرب يتمنى ان تكون على حدوده موريتانيا مستقلة وحرة ومزدهرة تضمن ، بحكم سيادتها ، حرمة واحترام وحدتها الترابية ، موريتانيا تتجاوب بصفاء وسلامة نية مع رغبة المغرب الشديدة في تطوير وتعميق التعاون المثمر القائم بالفعل بين بلدين ، رغم تعنّت وتسلط بلدان أخرى مجاورة لم تكف عن ايغار الصدور والدعوة الى العنف الذى وقعت موريتانيا اليوم ضحية له .

أرجو منكم ان تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة وأيضا مرفقيها ، باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٨٥ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) مهدى مراني زنتار
السفير
الممثل الدائم للمملكة المغربية

المرفـــق الأول

البيان الذى أدلى به السيد المعطي بوعبيد
الوزير الأول ووزير العدل في المغـرب

أدلى السيد بوعبيد الوزير الأول عشية أمس ، في مراكش ، ببيان حكومي :

لقد تكرم جلالة الملك الحسن الثاني فكلفه بأن يقوم ، باسم حكومته ، بتفنيد الاتهامات التي لفقها حكام موريتانيا ضد المغرب على اثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في موريتانيا يـــوم الاثنين .

وفيما يلي النص الكامل لهذا البيان :

" طلعت علينا بالأمس أنباء مفادها ان محاولة انقلاب وقعت في عاصمة الجمهورية الاسلاميـــة الموريتانية ، نواكشوط .

والكل يعلم مع بالغ الأسف أن هذه ليست المرة الأولى التي يقع فيها التناحر داخل صفـــوف كبار الضباط الموريتانيين للاستيلاء على السلطة ، وذلك منذ الانقلاب الأول الذى أطاح بالرئيـــس المختار ولد دادة .

وأكثر من ذلك ان محاولات سابقة لقلب نظام الحكم في موريتانيا القي القبض على أصحابهـــا في حالة تلبس أقبرت أخبارها في المهد ، واطلق سراح مدبريها وأعيدت العلاقة مع الدولـــة الـــتي أوحت بها الى مجراها الطبيعي . بل ان هذه العلاقات ازدادت تحسنا لأسباب لا تخفى على أحد .

ويكاد خبر محاولة الانقلاب الجديدة أن يكون عاديا لولا ما صاحبه من محاولـــة حكـــــام موريتانيا لاشراك المغرب في هذا الحدث الداخلي ، وتوجيه اتهام مباشر له ، ثم قطع العلاقـــات الدبلوماسية معه .

وانني أود أولا وقبل كل شيء أن أعلن ، باذن من صاحب الجلالة وباسم حكومته ،وأن اؤكـد بأن ما جاء في تصريحات حكام نواكشوط هو تلفيق رخيص موجه لبلادنا ، لا أساس له من الصحـــــة ، نرفضه جملة وتفصيلا ، ونستنكره كما سبق أن استنكرنا افتراءات أخرى تبين للرأى العام الدولـي عدم صحتها مثل تلك التي ادعى فيها الحكام الموريتانيون أن الطيران المغربي انتهك حرمة أجواء بلادهم وقصف مدينة نواديبو .

والكل يعلم أن سياسة المغرب خارجيا وداخليا ترتكز على مبادئ خلقية ثابتة لا يحيـد عنها مهما كانت الظروف والملابسات ، وعلى رأس هذه المبادئ التشبث بمبدأ عدم التدخل في شؤون الغير .

وفيما يخص موريتانيا بالذات ، ومنذ أن اعترف المغرب بهذا القطر سنة ١٩٦٩ بمناسبة انعقاد المؤتمر الاسلامي الأول بالرباط ظلت العلاقات الثنائية تسير سيرها الطبيعي .

وكان من الممكن أن تنشأ أزمة بين المغرب وموريتانيا عند ما أعربت حكومة نواكشوط عن مطالب ترابية في الصحراء ولكن بلادنا تفادت وقوع هذه الأزمة مفضلة توحيد الصف مع موريتانيا ضد المستعمر.

وعند ما أطيح بحكم الرئيس المختار ولد دادة ، كان في وسع المغرب أن يتوسع في تفسير اتفاقية الدفاع المشترك المغربية الموريتانية ، لكنه أمسك عن أى تدخل عملا بمبادئه الخلقية .

وقد بقيت العلاقات بين البلدين متينة في كل المجالات الى أن وقع الطرف الموريتاني اتفاقية الجزائر مع مرتزقة البوليساريو محاولا سلب المغرب من حقوقه التاريخية الثابتة . ومنذ توقيع تلك الاتفاقية ، شرعت موريتانيا في تنفيذ مسلسل تصعيد العداء نحو المغرب .

ومعلوم أن هذا المسلسل مر عبر مراحل كانت أولاها تصريح موريتانيا بالخروج من النزاع والتزام الحياد التام ، ثم تطور الموقف شيئا فشيئا حتى أصبحنا نلاحظ مشاركة مسؤولين موريتانيين على المستوى العالي في السيناريوهات التي يتم اخراجها في تندوف بينما يستقبل المرتزقة بالمراسيم الرسمية في نواكشوط . ثم أتت بعد ذلك مرحلة اختلاق الخطر المغربي المزعوم على موريتانيا الذى توج بالتهمة الخطيرة التي وجهت الينا يوم أمس ، وبقطع العلاقات الدبلوماسية .

ومهما يكن من أمر ، فان المغرب عازم على نشر كتاب يبرز بدقة مختلف أوجه التعاون المغربي الموريتاني ويوضح مدى التضحيات الجسيمة التي قدمتها بلادنا لجارتها ايمانا منها بوحدة مصير الشعبين الشقيقين .

واذا نحن عدنا الى محاولة الانقلاب الأخيرة ، وجدنا أن الكولونيل ولد عبد القادر طلب اللجوء السياسي بالمغرب على غرار ما فعله معارضون آخرون من دول مختلفة . وقد أعطي له هذا الحق في اطار المبادئ الدولية المعمول بها وعلى رأسها تعهده بعدم القيام بأى نشاط سياسي ضد حكومة بلاده .

وربما تجهلون أن الحكومة الموريتانية سبق أن تقدمت الى السلطات المغربية بطلب تسليم الكولونيل ولد عبد القادر وقد رفضنا تسليمه لأنه لم يخل بهذا الالتزام .

ونحن نتحدى حكام نواكشوط أن يقدموا أى منشور أو مطبوع صدر عن المعني بالأمر أثناء اقامته بالمغرب كما نتحداهم أن يعطوا دليلا أو برهانا على أن مدبرى ومنفذى الانقلاب قد انطلقوا من الأراضي المغربية .

وكما تعلمون لم يجرأ حتى المرحوم الرئيس بومدين على طلب تسليم أحد من معارضيه ، سواء عند ما كانت العلاقات بين بلدينا جيدة أو سيئة .

وبديهي ان الحملة المضللة التي يصعدها خصوم المغرب الذين انضمت اليهم الآن موريتانيا تأتي على اثر الانتصارات الباهرة التي حققتها بلادنا سواء في الساحة العسكرية أو في الميدان الدبلوماسي ، فبعد أن اصبحت القوات المسلحة الملكية سيدة الموقف بالميدان لدرجة ان كل عملية للمرتزقة غدت بمثابة عملية انتحارية ، هاهم ممثلو اوروبا داخل برلمانهم يضعون المشكل في اطاره الحقيقي بصفته نزاعا ثنائيا مغربيا جزائريا .

والواضح أن من أهداف هذه الحملة استدرار عطف الرأى العام الدولي واظهار المغرب في مظهر المعتدى بغية ترجيح كفة خصومنا ، بعد أن تعرت أكاذيبهم . وسيكون مآل هذه المحاولات الفشل الذريع لأن الرأى العام الدولي سوف لا ينخدع لمناورات لا تنطلي على أحد .

وأمام تصرف حكام نواكشوط وسوء نواياهم فهناك شيء واحد نأسف له بشدة وهو ما سيترتب عن هذا الموقف الطائش من عواقب سلبية بالنسبة للشعبين الشقيقين المغربي والموريتاني اللذين تربطهما وشائج القربى والدين واللغة والتراث المشترك . وفي هذا الصدد ، لا يسعني الا أن اؤكد أن حكام موريتانيا ومن يحركهم يتحملون وحدهم المسؤولية الكاملة لتدهور الأوضاع بالمنطقة ولكل المضاعفات المتولدة عنها في المستقبل .

والكل يعلم أن المغرب برهن عن الكثير من الصبر والتعقل وضبط النفس أمام كل الاستفزازات والتحرشات المتكررة حرصا منه على أواصر حسن الجوار ، في حدود الاستطاعة ، وحفاظا ، بقدر الامكان ، على مستقبل العلاقات الأخوية بين الشعبين المغربي والموريتاني ".

المرفق الثانـــي

برقية مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨١ وموجهة الى
السيد سيد أحمد ولد ابنيجارة رئيس وزراء موريتانيا
من السيد المصطي بوعبيد الوزير الأول ووزير العدل
في المغـــرب

وجه السيد المصطي بوعبيد ، الوزير الأول ووزير العدل في حكومة المملكة المغربية ، بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ، البرقية التالية للسيد سيد أحمد ولد ابنيجارة رئيس وزراء الجمهورية الاسلاميـــة الموريتانية ، هذا نصها :

" سيادة رئيس الوزراء ،

لقد تعرضت بلدة قلتة زمّور ، الواقعة قرب الحدود المغربية الموريتانية ، لهجوم يـــوم ٢٤ آذار/مارس الجاري على الساعة ٦ صباحا ، قامت به تجريدة من المرتزقة قدر عددهم بثلاثـــة آلاف نفس .

واستنادا الى المعلومات المتوفرة لدينا نستطيع أن نؤكد دون أن يكون هناك احتمالا للخطأ بأن المهاجمين قد عبروا الحدود الموريتانية منطلقين من بلدة بير مغران الواقعة على التـــراب الموريتاني .

وقد سبقت هذا الهجوم حملة مغرضة موجهة من نواكشوط ضد المملكة المغربيـــة . وقـــد استنكرت ، حكومة جلالة الملك ، وقتئذ ، كل تلك الافتراءات وجميع تلك الادعاءات الكاذبة ، لافتة انتباه الرأى العام الدولي الى المؤامرة الحقيقية التي كانت تدبر في شمال غربي افريقيا والتي لم تكـــن تستهدف الا الاخلال باستقرار المنطقة .

وجاءت أحداث ٢٤ آذار/مارس لتثبت وجهة نظر بلدى ولتبين أن الحكومة الموريتانيـــة قـــد انحرفت عن موقفها الذى ردّدته تكرارا وأعلنت عنه مرارا ، سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة الوحدة الافريقية ، ذلكم الموقف الذى يتمثل في التزام الحياد التام في النزاع القائم في شمال غربي افريقيا .

وان هذه الحالة الجديدة ، التي تم ايجادها في علاقاتنا ، هي في منتهى الخطورة . وهي فضلا عن ذلك ، تكذب قطعا التصريحات التي أدليتم بها لجلالة الملك خلال اجتماعكما في الطائـف بحضور السيد سكوتورى ، رئيس جمهورية غينيا .

وان المغرب ، الذى ينوى ممارسة حقه الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النفس ، لن يبقـــى مكتوف اليدين . انه سيستخدم جميع الوسائل القانونية المتوفرة لديه لضمان صيانة سيادته ووحدتـــه الترابية .

وانه ليحدونا الأمل في أنكم ستقدرون نتائج أى تواطؤ محتمل لموريتانيا مع عصابات المرتزقـــة وانكم ستعرفون كيف تستخلصون النتائج وتستنتجون المسؤوليات الناجمة عن ذلك ، قبل أن يفوت الأوان .

تفضلوا يا سيادة رئيس الوزراء ، بقبول فائق تقديرى " .